الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٩
الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٦٣ إلى ٨٠ (تابع)

اتخاذ إجراء بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما قررنا هذا الصباح، يملك الأعضاء الآن فرصة الإدلاء ببيانات عامة بشأن المجموعة ١ في مشروع القرار A/C.1/53/L.22. سننظر بعد ظهر هذا اليوم في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 وجميع التعديلات عليه.

هل يود أي وفد الإدلاء ببيان عام بشأن المجموعة ١؟

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22، أود التعليق بإيجاز عن مشروع القرار "التجارب النووية".

إن أهداف مشروع القرار مباشرة. إن الشواغل المحيطة بتجارب الأسلحة النووية في جنوب آسيا هذا العام لها أهمية أساسية للجنة. إن هذه الاختبارات كانت ضارة - مهما كانت المبررات التي قدمت. لقد أجريت، تحديا لمبدأ دولي يعارض التجارب النووية. وسيكون لها أثر سلبي على مساعي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في المستقبل.

ونعتقد أنه من المناسب والضروري أن تقوم اللجنة بتناول القضية. وخلال هذا العام اعترضت دول على نحو فردي والعديد من المحافل الإقليمية والسياسية على التجارب. ولقد أصبح من المناسب أخيرا أن تتناول هذه اللجنة التابعة للجمعية العامة هذه القضية المحددة خلال الدورة الثالثة والخمسين.

إن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 يتكلم بشكل مباشر عن تجارب الأسلحة النووية في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو، بخصوص رد فعل المجتمع الدولي - ليس أكثر أو أقل من ذلك. إنه يستنكر بشدة التجارب التي أجريت في جنوب آسيا، إنه لا يذكر اسمي البلدين المعنيين، ويعترف بالتقدم المحتمل فيما بعد، بما في ذلك الإعلانات الأخيرة التي أدلت بها الدولتان المعنيتان. إنه يدعو إلى الإعراب عن الالتزامات بشكل قانوني عن طريق التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

النووية والمصادقة عليها. ووفقا لرأي مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22 فإنه مركز وموثوق به ومتوازن. إنه لا يضع أي تحديدات جديدة. إنه غير تمييزي، اعتمادا على قرارات سابقة اتخذتها اللجنة. وهو يعكس رد الفعل المناسب للمجتمع الدولي على التجارب التي أجريت في شهر أيار/مايو.

إننا جميعا ندرك أن عددا صغيرا من الوفود يود أن يرى اختفاء مشروع القرار A/C.1/53/L.22. إن بعض هذه الدول الأعضاء شكلت تحديا قويا لقدرة اللجنة الأولى على اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، بتقديم مجموعة كبيرة من التعديلات المتباينة للنص. إننا نعتقد، في هذا السياق بالتحديد، أن هذه التعديلات تصرف الأنظار في نهاية المطاف بعيدا عن التجارب ذاتها. إنها تثير قضايا تم تناولها بشكل كامل في مشاريع القرارات النووية العشرين الأخرى أمام اللجنة أيضا. إنها تستهدف توسيع وحتى تدمير الغرض البسيط والمباشر لمشروع القرار الذي غرضه ورسالته بحد ذاتهما مهمان إلى حد ينبغي عنده ألا يتم تخفيفه أو تنميقه.

ونعتبر أنه من الأساسي في هذا الوقت أن تسنح الفرصة للمجتمع الدولي لتناول المسألة الواضحة الواردة في مشروع القرار. ومن الخطير إلى أبعد حد أن التعديلات المقترحة من شأنها أن تحرمنا الفرصة للإعراب عن آرائنا في هذه القضية.

إن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 هو حصيلة المشاورات الواسعة من قبل مقدميه. إننا نفهم من المشاورات المستمرة أنه يتمتع بتأييد واسع وسط الجماعات الإقليمية. وفي رأينا المدروس أن إعادة تناول نص مشروع القرار من شأنها أن تكون خطأ خطيرا. إننا نعتقد أن النهج الأكثر فعالية يتمثل في قيام اللجنة بالنظر في مشروع القرار كما هو ودون النظر في مسألة التعديلات. إن مقدمي مشروع القرار سيدعون إلى "عدم اتخاذ إجراء" بشأن كل وثيقة من نوع "L" تشمل تعديلات. إن تأييد "عدم اتخاذ إجراء" سيمنح اللجنة فرصة واضحة لحماية الرسالة المركزية لمشروع القرار ولأن توفر لنفسها القدرة على اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار ذاته.

إن مقدمي مشروع القرار يجددون الأمل في أن يحصل مشروع القرار A/C.1/53/L.22 على أكبر تأييد ممكن في اللجنة وأن تعارض الجهود لتعديله معارضة شديدة.

السيد ازكويردو (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي التكلم فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.22 المعنون "التجارب النووية" ومجموعة التعديلات عليه.

قررت إكوادور الانضمام إلى تقديم مشروع القرار بسبب موقفنا الحاسم، موقف رفض التجارب النووية، لا أحد منا، مهما كان موطننا الأصلي، كان انتقائيا مطلقا فيما يتعلق بالمناطق أو الدول. إن بلادي ردت بشكل فوري باستنكار التجارب التي أجريت في السابق وقامت ثانية بذلك فيما يتعلق بالتجارب الأخيرة لأنها جاءت بعد التمديد غير النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها ١٨٧ دولة وعند اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقيام ١٥٠ بلدا بالتوقيع عليها فعلا. وباعتبار إكوادور طرفا في هذه الصكوك الدولية، أعربت عن نفسها وفقا لذلك.

وبالإضافة إلى بيانات إكوادور الانفرادية أيّدت الإعلانات عن التجارب النووية، وهي الإعلانات التي اعتمدها هذا العام، رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو وغيرهم. إن تأييدنا لمشروع القرار يظهر بالضبط المواقف التي اعتمدت في تلك الإعلانات.

ويود وفدي أن يكون واضحا تماما. إن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 يشير إلى موضوع محدد. لهذا، لا نعتقد أن من الحكمة تغيير جوهره بتعديلات قد تشير، من ناحية، إلى مجموعة متنوعة من المواضيع والتي، قد تقيِّد، من ناحية أخرى، نطاق مشروع القرار بالسعي إلى تغيير الغرض منه.

إن المواضيع التي تعالجها التعديلات المقترحة هامة، وليس لدى بلادي أي مشكلة في تأييد العديد منها. وبالإضافة إلى ذلك، إنها تشمل مبادئ تدافع عنها إكوادور دوما. ولكننا، وللأسف، لا نستطيع تأييد اعتمادها في هذا السياق بسبب تناولها لمسائل تتجاوز إلى حد كبير الهدف من مشروع القرار A/C.1/53/L.22. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن نصوص التعديلات واردة فعلا في مشاريع قرارات أخرى طرحت أمام اللجنة الأولى.

دعوني الآن أدلي بتعليق هامشي موجز. يبدو لوفدي أن المواجهة المتعددة الأطراف، التي تم التلميح إليها في بعض الأحيان، ليس لها أي صلة بالمسألة التي يتم النظر فيها. وفيما يتعلق ببلادي، يشير مشروع القرار A/C.1/53/L.22 على وجه الحصر إلى التجارب النووية الأخيرة، ولهذا ليس لها أي صلة بعلاقات التعاون والتضامن الودية التي تلتزم بها إكوادور مع البلدان في جنوب آسيا التي تشاطرها مُثُلها الاجتماعية والاقتصادية. إن التطلعات النووية ليست بالتأكيد جزءا من جدول الأعمال المشترك ذلك.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للرد على بيان ممثل نيوزيلندا ولتناول بعض تأكيداته.

إن تناقضا مركزيا في موقف مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22 وبياناتهم هو أنه بينما يحمل مشروع القرار عنوان "التجارب النووية" فإن محتوياته لا توجّه إلا إلى التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا. لقد أكد وفدي في السابق، وأكرر، أنه لو كان في نية مقدمي مشروع القرار والوفود الأخرى بحث التجارب في جنوب آسيا وآثارها، كان يجب أن يعرضوا مشروع قرار يتناول الجوانب النووية والأمنية للوضع في جنوب آسيا. كان بإمكان اللجنة الأولى بحث ذلك الوضع في جميع جوانبه ونتائجه. إنني أقول هذا لأن التجارب النووية لا تتولد في فراغ؛ إنها استجابة لبيئة أمنية. إن آثار التجارب النووية تتجاوز إلى حد كبير نطاق مسرحية أخلاقية عن عدم الانتشار إلى مسائل أمنية والقضايا السياسية الموجودة في جنوب آسيا ونزع السلاح النووي.

ولذا لا يستطيع مقدمو مشروع القرار تركيز مشروع القرار على التجارب النووية ثم قصره على جنوب آسيا. يجب عليهم القيام بهذا أو ذاك. وإذا رغبوا في تركيز مشروع القرار على ما يذكره عنوانه "التجارب النووية" - يجب أن يشيروا إلى كل التجارب النوية. إن التجارب النووية لم تجر في جنوب آسيا فقط. إنني سأعرض على زميلي من نيوزيلندا - على الرغم من أنني أعلم بأنه ليست لديّ حاجة إلى ذلك - الكراسات التي أصدرتها مختلف المنظمات غير الحكومية التي تصف التجارب دون الحرجة التي أجريت وتلك التي من المخطط تنفيذها، بالإضافة إلى أبحاث الصهر وعمليات المحاكاة المختبرية الأخرى التي تجرى، والتي تصنّف جميعا بـ "تجارب نووية".

لماذا لا يشير مشروع القرار A/C.1/53/L.22 إلى تلك التجارب النووية التي تصمم لتحقيق التحسين النوعي للأسلحة النووية؟ هل السبب هو أن تلك التجارب أجرتها دول حائزة على الأسلحة النووية؟ هل السبب هو أنها أجراها حلفاء بعض المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار هذا؟ هل السبب أنها أجراها أناس من العرق ذاته؟ ما هو سبب عدم ذكر تلك التجارب في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 ولماذا يرفض مقدمو مشروع القرار حتى التفكير في أي تعديلات أو تغييرات أو تعديلات معقولة لنصهم لجعله أكثر توازنا واتساقا مع وقائع الحياة؟

نحن بالطبع نحترم نيوزيلندا لأنها بلد يملك، كما قلت قبل أيام قليلة، شجاعة إيمانه الراسخ. إنه لا يستقبل السفن ذات الأسلحة النووية في موانئه، وهذا موقف متسق. ولكن، على نفس المنوال، أود أن أقول لزميلي من نيوزيلندا - فيما يتعلق بالتجارب التي أجريت في المحيط الهادئ عام ١٩٩٥ - إن موروروا أكثر قربا إلى نيوزيلندا من جنوب آسيا. لماذا لم يشر إلى موروروا عام ١٩٩٥؟ لماذا لم يشر إلى جنوب المحيط الهادئ؟ أليست أقرب إلى نيوزيلندا من جنوب آسيا؟ وفي هذه الحالة قامت نيوزيلندا بالمشاركة في تقديم مشروع قرار يشير إلى جنوب آسيا التي تبعد كثيرا عن نيوزيلندا.

إننا لا نفهم هذا النوع من الكيل بمكيالين. ونود أن نناشد أصحاب العقول المنصفة، مثل وفد نيوزيلندا، النظر في إزالة التمييز في مشروع القرار هذا وتأييد بعض التعديلات على أقل تقدير التي تسعى لجعله عادلا ومنصفا.

السيد شو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22 عن التجارب النووية. وباعتبارنا أحد مقدمي مشروع القرار، ننضم إليه في مناشدة أعضاء اللجنة الأولى اعتماد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بأغلبية ساحقة.

وبوصفنا حكومة بلد أقر سياسة لا نووية بشكل طوعي وحاسم، تعلق حكومتي أهمية خاصة على نظام عدم الانتشار النووي العالمي، وقد انضممنا بشكل فعال إلى جهود دولية نحو تقوية ذلك النظام.

وباعتقادنا أن التجارب النووية في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو الماضي وجهت ضربة قوية للتقدم الأخير في تطوير نظام عدم الانتشار النووي العالمي عن طريق التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن هذه التجارب تضعف على نحو خطير مصداقية وسلامة نظام عدم الانتشار النووي العالمي.

وكما أشرنا في عدة مناسبات، بما فيها بيان وزير خارجية بلادي خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، نأسف بشدة لهذه التجارب النووية. ونأمل في أن تكف الدول المعنية عن إجراء تجارب نووية إضافية، كما أشارت في وقت سابق، وفي أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اللتين نعتقد أنهما الدعامتان الأساسيتان لنظام عدم الانتشار النووي.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري أن ترسل هذه اللجنة، والجمعية العامة حقا، باعتبارها مؤسسة عالمية تمثل المجتمع الدولي بأسره، عن طريق اعتماد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 دون تعديل، رسالة واضحة وصارمة بأنه لا يمكن التغاضي عن هذه التحديات التي تفرضها هذه التجارب النووية.

كما أن وفدي مقتنع بأنه تمت صياغة مشروع القرار A/C.1/53/L.22 ببراعة كبيرة للتأكيد مرة أخرى على تصميم المجتمع الدولي على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ونعتقد أن مشروع القرار هذا يظهر نهجا مركزا يستهدف التناول المحدد للنتائج الخطيرة للتجارب النووية في جنوب آسيا.

وفي الختام، يود وفدي أيضا أن يؤكد أن المشار إليهم في مشروع القرار هذا قد لا يقتصرون على الدول المعنية في جنوب آسيا ولكن يوسّع النطاق لذوي المطامح النووية المحتملة. كما أن أي خطوة خاطئة في هذا المسعى قد ترسل الإشارة الخاطئة إلى ذوي المطامح النووية. ونأمل بجد أن يعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بأغلبية ساحقة دون أي تعديلات.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): لقد طلب وفدي الكلمة لعرض موقفه فيما يتعلق بمشروع القرار المعنون "التجارب النووية"، الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22.

في أعقاب التجربة في شهر أيار/ مايو، أعلنت حكومتي وقفا طوعيا للتجارب النووية. وصرح رئيس وزراء الهند، في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، أن الهند مستعدة للتوجه نحو إضفاء الصفة الرسمية الشرعية على هذا الالتزام. وفي إعلان وقف اختياري قبلت الهند في وقت سابق الالتزام الأساسي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد أحطنا علما بالبيان الذي أدلى به توا سفير نيوزيلندا نيابة عن المشاركين في تقديم مشروع القرار. ونعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22 قسري وأنه يحاول ممارسة الضغط على بلادي لحرفه عن الاتجاه الذي أعلنت الهند أنها تعتزم التوجه نحوه.

لقد فعلت الهند كل ما بوسعها للتوفيق بين متطلباتها الأمنية والرغبة العامة للمجتمع الدولي في رؤية نهاية للتجارب النووية. إن الطريق نحو الأمام ينبغي أن يكون العمل معا. إن الاتهامات المضادة أو المحاولات لعزل أي بلدان، عن طريق مشروع كهذا، لا تساعد.

وعلى الرغم من عنوان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22 فإنه لا يتناول القضايا الواسعة للتجارب النووية بل يركز فقط على التجارب التي أجريت في شهر أيار/ مايو من هذا العام. وقد نذكر بأنه تم إجراء أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية منذ بدء العصر النووي. وهذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها من هذه اللجنة إعداد مشروع قرار ذي نهج تمييزي. إن هدفه ليس معالجة كل الجوانب المتعلقة بالتجارب النووية وإنما عزل البلدين - الهند وباكستان.

وعلى الرغم من أن مشروع القرار لا يتناول التجارب النووية في مجموعها، فإنه يحاول تجاوز الموضوع بواسطة الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، الذي تناول قضايا ليست لها أي علاقة بالتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، فإن قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) كان منحازا في نواياه وتمييزيا في منظوره واتخذ دون منح الهند الفرصة للمشاركة في مناقشات المجلس وذلك خلافا لأحكام الميثاق.

لقد أثارت الهند عددا من التساؤلات فيما يتعلق بمشروع القرار هذا لم تتم الإجابة عليها حتى اليوم. وفي محاولة لجعل نص مشروع القرار متوافقا مع المبادئ المقبولة بشكل عام بشأن التجارب النووية، وهي المبادئ التي اعتمدتها الجمعية العامة في مناسبات سابقة - بما في ذلك القرار ٥٠/٧٠ ألف عن التجارب النووية الذي اتخذ عام ١٩٩٥ - اقترحنا تعديلات عرضت بوصفها وثائق "L". إن هذه التعديلات تحاول إحداث التوازن في مشروع قرار كان لولا ذلك سيكون تمييزيا ويخدم الذات. لقد أخبرنا بأنه لم تقترح أي تعديلات عام ١٩٩٥، ولكن ربما لم تكن أي تعديلات ضرورية حينئذ، إذ أجريت مشاورات بين الوفود المعنية. والمشاركون في تقديم مشروع القرار هذا لم يسعوا للحصول على وجهات نظر الأطراف التي تأثرت بأكبر قدر بمشروع القرار هذا. ونحن نشعر أنه قدم لهذه اللجنة على أساس القبول أو الرفض، في نفس أسلوب قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) تقريبا.

إننا لسنا البلد الوحيد الذي اقترح تعديلات. إن بلدانا أخرى قامت بهذا بما فيها أعضاء رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا، وباكستان وزمبابوي ونيجيريا وزامبيا. إننا نعتقد أن هذه التعديلات تستحق أن يتم النظر فيها بجدية وأن يتم منح الفرصة للجمعية العامة، بواسطة اللجنة الأولى بالطبع، لمناقشة وتقييم التعديلات.

ونعتقد أيضا أن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 لا يصل إلى الحد المطلوب في توضيح العلاقة بين وقف التجارب النووية ونزع السلاح النووي بشكل مباشر. إن المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدأت عام ١٩٩٣ بالولاية بأن هذه المعاهدة من شأنها أن تسهم بشكل فعّال في عدم انتشار الأسلحة النووية في جميع جوانبه وفي عملية نزع السلاح النووي وبهذا في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وشاركت الهند بنشاط في هذه المفاوضات وسعت لوضع المعاهدة ضمن إطار نزع السلاح عن طريق اقتراح لربطها ببرنامج زمني محدد للقضاء العالمي على جميع الأسلحة النووية. إن هذه اللجنة تدرك أن اقتراحات الهند لم تنل القبول بما في ذلك من قبل الوفود التي اقترحت مشروع القرار هذا.

ويشير مشروع القرار إلى الذعر الذي أعرب عنه دوليا وإقليميا ووطنيا إزاء تجارب نووية أجريت مؤخرا. لقد أعربت عدة بلدان تمتد عبر النطاق السياسي والجغرافي عن فهمها لظروف وسياق التجارب النووية.

إن مؤسسات بارزة وأفرادا بارزين، العديد منهم من البلدان التي قامت بالمشاركة في تقديم مشروع القرار، يعتبرون الأحداث الأخيرة بمثابة دعوة لليقظة لنزع السلاح النووي. ولاحظت قمة ديربان لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز التعقيدات التي تنشأ عن التجارب النووية في جنوب آسيا، مما تؤكد على الحاجة إلى العمل بجد أكبر لتحقيق أهداف نزع السلاح العالمية بما فيها القضاء على الأسلحة النووية.

ولا تشير رسالة من مقدمي مشروع القرار هذا أتيحت للوفود هذا اليوم إلى إعلان ديربان لحركة عدم الانحياز أو الموقف الذي تم اتخاذه في مؤتمر قمة رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا في كولومبو أو جلسات أخرى اعتمدت نهجا أكثر توازنا. وبما أن مشروع القرار هذا يشير إلى التجارب النووية، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن يعرب عن القلق إزاء التقارير عن مواصلة التطوير النوعي للأسلحة النووية من قبل دول معينة حائزة للأسلحة النووية، بما يتعارض مع أغراض وأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد تمت المشاركة بشكل واسع حتى من قبل البرلمان الأوروبي في الشواغل المتعلقة بالتطوير النوعي للأسلحة النووية. وإذا تحدثنا عن المبادئ، فإن حظر استخدام الأسلحة النووية وارد في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الإنساني الدولي ووارد أيضا في فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية. إن بعض مقدمي مشروع القرار هم أنفسهم مستفيدون من تحالفات أو ترتيبات أمنية. واثنان من هؤلاء عضوان في منظمة حلف شمال الأطلسي، التي يبقى مذهبها الاستراتيجي قائما ليس فقط على امتلاك الأسلحة النووية بل أيضا على استخدامها بشكل أولي، إن مقدما ثالثا لمشروع القرار عضو في ترتيب أمني آخر يتمتع بموجبه بحماية مظلة نووية. إنه من الغريب حقا أن البلدان التي تستمر في إقامة أمنها على الأسلحة النووية بشكل كامل مثل ما تفعله تلك البلدان تقترح مشروع قرار في اللجنة يسعى لانتقاد التجارب النووية التي تجريها دول أخرى. إن الكيل بمكيالين واضح للغاية.

وختاما، يرغب وفدي في الإعلان بشكل واضح أن مشروع قرار تمييزي عن التجارب النووية ومصاغ بشكل قسري سيؤدي إلى نتيجة عكسية وسيؤثر حتما سلبا على جدول أعمال نزع السلاح النووي في المستقبل. إننا على ثقة أن أغلبية كبيرة من الوفود ستقاوم النهج التمييزية والقسرية وتؤيّد التعديلات التي تحقق الإنصاف والتوازن والمنظور السليم لمشروع القرار هذا.

السيد دي أكازا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): لقد درس وفدي بدقة كبيرة مشروع القرار A/C.1/53/L.22 الذي يقترح أن تعرب الجمعية العامة عن قلقها العميق بشأن التجارب التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا واستنكارها الشديد لها. لقد درسنا بدقة مماثلة التعديلات المقترحة.

إن معارضة المكسيك لجميع تجارب الأسلحة النووية مستمرة وثابتة. إننا نعتقد أن عدم انتشار الأسلحة النووية في جميع جوانبه أمر لا يمكن الاستغناء عنه إذا أردنا عالما خاليا من هذه الأسلحة التي من المحتمل أن تتسبب في حدوث فاجعة.

وأدانت حكومة المكسيك واستنكرت في شهر أيار/مايو من هذا العام تجارب الأسلحة النووية التي أجريت في ذلك الوقت قائلة إن:

> "التجارب النووية تقوض نظام عدم الانتشار الدولي وتعرضه للخطر فيما يتعلق بهذه الأسلحة، الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للسلم والأمن العالميين، نظرا إلى أن الخطر من استخدامها يزداد بنسبة مباشرة إلى انتشارها وتكديسها والتطوير التكنولوجي".

وفي البيان ذاته، ناشدت المكسيك جميع الدول الوقف الفوري لجميع جوانب انتشار الأسلحة النووية ولبدء المفاوضات العاجلة للتوصل إلى تعهد صارم ملزم بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية.

إن وفدي يعتقد أن على الجمعية العامة أن تتخذ، كما فعلت في السنوات السابقة عندما قامت دول أخرى بإجراء تجارب تتعلق بالتفجيرات النووية موقفا بشأن التجارب التي أجريت في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو الماضي ويجب أن تعترف بالقلق العميق والرفض الذي أعربت عنه أغلبية المجتمع الدولي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. لهذا السبب يؤيد وفدي مشروع القرار A/C.1/53/L.22.

وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة، سيصوت وفدي ضد التي تقوض الغرض من مشروع القرار، الذي ببساطة

يستهدف استنكار التجارب النووية التي أجريت في شهر أيار/مايو من هذا العام.

وانسجاما مع موقفنا المعروف ومع مضامين بيانات حكومتي في شهر أيار/مايو الماضي، سيصوت وفدي مؤيدا تلك التعديلات التي تدعو دون تقويض أغرض مشروع القرار A/C.1/53/L.22 إلى وقف انتشار الأسلحة النووية بجميع أشكاله وإلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، علمنا أنه قد يتم طرح اقتراحات إجرائية معينة بهدف تجنُّب النظر في تعديلات لمشروع القرار A/C.1/53/L.22. وإذا كان هذا صحيحا، فإن وفد المكسيك سيصوت مؤيدا الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديلات التي تستهدف تقويض الغرض المحدد لمشروع القرار A/C.1/53/L.22 - أي التعديلات المصممة لاستبعاد أو تخفيف لهجة الإعراب عن قلق المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا.

وسنمتنع عن التصويت على الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالتعديلات التي تسعى دون تقويض الغرض المباشر لمشروع القرار A/C.1/53/L.22 إلى أن تتضمن الحاجة إلى وقف جميع التجارب النووية أو إحراز التقدم في عملية نزع السلاح النووي في مشروع القرار والسبب في هذا يعود إلى أن هذه المسائل تم تناولها في وقت سابق في مشاريع قرارات أخرى ستقوم الجمعية العامة باتخاذ الإجراء بشأنها وذلك على الرغم من أننا نتفق مع مضامين تلك التعديلات وسنقوم بالتصويت تأييدا لها إذا تم طرحها للتصويت.

السيد هياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد تم الإعراب عن الموقف الأساسي لليابان في مسألة الأسلحة النووية في وقت سابق في البيان الذي أدليت به خلال المناقشة العامة وكذلك في عمليات تعليل التصويت التي قمت بها بشأن عدة مشاريع قرارات. لهذا، فإنه معروف جيدا فعلا لدى أعضاء اللجنة الأولى ولن أقوم بتكراره.

وبهذه المناسبة أود تعليل موقف اليابان بشأن التجارب النووية. لقد عارضت اليابان جميع تفجيرات التجارب النووية وقد أوضحت هذا الموقف جيدا كلما جرت هذه التجارب. أما بالنسبة للتجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو من هذا العام، فقد أصدرت اليابان فورا بيانا استنكرت فيه بشدة هذه التجارب لأن اليابان تعتبر أنه لا يتوجب إجراء أي تجارب نووية ولأن تلك التجارب تشكل تحديا لجهود المجتمع الدولي لوقف انتشار الأسلحة النووية. لقد قامت اليابان حقا بتناول مسألة هذه التجارب بجدية كبيرة وتصرفت وفقا لذلك.

وترى اليابان أن اللجنة الأولى، التي تبحث في المسائل الأمنية ونزع السلاح، تتصرف ببساطة بطريقة شرعية ومنطقية في محاولة الإعراب عن وجهة نظرها في التجارب النووية التي نحن بصددها بواسطة مشروع القرار A/C.1/53/L.22. إن مشروع القرار يركّز على التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو من هذا العام، ويقوم بهذا على النحو الصحيح لأن تلك التجارب لها علاقة خاصة بعمل اللجنة الأولى لهذا العام ولأنه يتم طرح مشاريع قرارات أخرى تركّز على مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الأخرى.

ولهذا تؤيّد اليابان بشدة مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بصيغته الحالية. وتعتقد اليابان أنه يتضمن الرسالة التي يجب أن ترسلها اللجنة الأولى إلى عالم هذا العام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): دعوني أغتنم هذه الفرصة، إذ ننهي المناقشة في المجموعة ١، لقول عدة كلمات عن مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/53/L.22 ومسألة التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا وأماكن أخرى هذا العام.

كندا وبعض الوفود الأخرى -

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد فهمت أنه تم الاتفاق هذا الصباح على أنه سيخصص بيان عام واحد فقط لكل وفد. هذا كان قرار اللجنة، حسب معرفتي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد أرسلت في وقت سابق زميلا لي إلى أمين اللجنة للقول إنني أود الكلام ممارسة لحق الرد من أجل الرد على وفد نيوزيلندا لقدأعطيت الكلمة ورددت على وفد نيوزيلندا. إن ذلك كان ممارسة لحقي في الرد. هذا هو بياني إنني لم أقرأ بياني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): السيد السفير، عندما أدليت ببيانك، لم تصفه بأنه حق الرد - على الأقل، ليس لي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد أعلنت على وجه التحديد - كما سيظهر في السجل- انني طلبت الكلمة للرد على زميلي سفير نيوزيلندا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل باكستان للإدلاء ببيانه العام. لكن أود تذكيره بأنه تتم ممارسة حقوق الرد في نهاية اليوم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إذا كان الأمر كذلك، كنت سأكون ممتنا لو أبلغتني الأمانة بأنه ينبغي أن أمارس ذلك الحق في نهاية اليوم، لكنني أعتقد أنه يجب ألا أتحمل نتائج اللبس في مكان آخر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن جميع أعضاء اللجنة، ومنهم ممثل باكستان، أبلغوا بأن حقوق الرد تمارس في نهاية اليوم.

على أية حال، أعطي الكلمة لممثل باكستان للإدلاء ببيانه العام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لك، سيادة الرئيس وللأمانة.

قامت كندا وبعض الوفود الأخرى بتقديم مشروع قرار عن التجارب النووية وارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22. وترى باكستان أن مشروع القرار تمييزي وغير منصف، ونعتقد أن نتائج المناقشة بخصوصه ستكون مناقضة تماما للأهداف السامية التي قام مقدمو مشروع القرار الرئيسيون بتعدادها.

لقد قامت باكستان بتعليل موقفها فيما يتعلق بالتجارب النووية التي أجبرنا على إجرائها يومي ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو عام ١٩٩٨، ردا على التجارب التي أجريت يوم ١١ و ١٣ أيار/مايو.

ويجب على جميع من يسعى لإصدار حكم على تجاربنا النووية أن يأخذ الحقائق التالية بعين الاعتبار. أولا، تصرفنا دفاعا عن النفس وفق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لتفادي الخطر من احتمال استخدام القوة وبوجه تهديدات علنية.

ثانيا، باكستان لم تقم بانتهاك أي قانون دولي أو معاهدة دولية. إننا لسنا أعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم نقم بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إننا لم نقم بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأننا خشينا من إجراء تجارب في منطقتنا. وبعد التجارب فورا بادرنا باتخاذ خطوات للحفاظ على الاستقرار الإقليمي ولمنع أثر التجارب الهندية - الباكستانية في الانتشار.

وباكستان متجاوبة مع شواغل المجتمع الدولي. لقد قمنا بالإعلان عن وقف اختياري. ووافقنا على بدء مفاوضات تتعلق بالمواد القابلة للانشطار في جنيف. وأكدنا سياستنا الخاصة بعدم تصدير التكنولوجيات الحساسة واقترحنا إقامة نظام انضباط استراتيجي في جنوب آسيا. ودخلنا في حوار مع إحدى الدول العظمى وبدأنا بإجراء حوار مع جارتنا الهند عن السلم والأمن.

إن مشروع القرار ينتهج سياسة النظر إلى الخلف. إنه لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الإيجابية التي أشرت إليها والتي جرت منذ شهر أيار/مايو في جنوب آسيا. إنه لا يأخذ بعين الاعتبار البيان الهام الذي أدلى به رئيس وزراء بلادي في الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، إن هذه الإشارة إلى تلك الخطوة، في الفقرة الثانية من المنطوق تشوه سمعته.

ومشروع القرار سيعزز مساعي بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية لتركيز الانتباه على قضايا عدم الانتشار فقط ولصرف الأنظار عن التهديد الأعظم الذي يفرض عن طريق امتلاك هذه الدول للأسلحة النووية وعن طريق المذهب الذي سيمكنها من استخدام هذه الأسلحة النووية. ويجب أن تصاحب أي قرار عن التجارب النووية في جنوب آسيا دعوة إلى نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية بشكل فوري أو ضمن فترة زمنية محددة. ويجب أن يكون أي قرار تقوم الجمعية العامة باتخاذه عن التجارب النووية في جنوب آسيا متوازنا وغير تمييزي وبناء وتطلعيا.

وفي سياق تجارب جنوب آسيا، استطاعت بلدان عدم الانحياز تحقيق توافق في الآراء في مؤتمر قمة ديربان. ومن جملة الأمور التي أعرب عنها مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، معارضته للتدابير الأحادية الجانب والقسرية والتمييزية التي تتخذها بعض الدول الرئيسية باسم تجنب انتشار الأسلحة النووية. إن بلدان عدم

الانحياز دعت أيضا إلى نزع الأسلحة النووية والقضاء عليها ضمن فترة زمنية محددة.

إن التعديلات التي طرحها وفدي وبعض الوفود الأخرى مصممة لإدخال التوازن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22. ونشعر بالقلق البالغ بشأن إشارة مشروع القرار إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) القسري والأحادي الجانب. إنه لا يذكر التجارب دون الحرجة المختبرية التي تجريها بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية. إنه لا يدعو إلى نزع السلاح النووي الذي هو هدف إنهاء التجارب النووية.

لقد أعلن مقدمو مشروع القرار A/C.1/53/L.22 عن عدم استعدادهم للنظر في أي تعديل لهذا المشروع. وأشاروا أيضا إلى نيتهم لتقديم اقتراحات بعدم اتخاذ إجراء. هذا إجراء غير اعتيادي للجنة الأولى. إنه يعكس عدم المرونة - بالفعل الغطرسة. إننا نناشد المعارضة القوية لهذه الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء.

وندعو إلى تأييد التعديلات التي قدمتها سري لانكا نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا والتي ترد في الوثيقة A/C.1/53/L.22 التي من شأنها أن تحذف الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) الأحادي الجانب والقسري وأن تشير بدلا من ذلك إلى جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن التجارب النووية. ومن شأنه أن يستنكر أيضا جميع التجارب النووية مهما كان غرضها، وليس تجارب جنوب آسيا فقط.

إن التعديل الذي تقترحه باكستان في الوثيقة A/C.1/53/L.56 يستنكر بشدة التجارب والاختبارات النووية للتطوير النوعي للأسلحة النووية ويدعو إلى السحب الفوري لجميع التدابير الأحادية الجانب والقسرية والتمييزية وذلك انسجاما مع صياغة بيان ديربان.

ويرحب التعديل المقدم بشكل مشترك من قبل باكستان والهند في الوثيقة A/C.1/53/L.61 بالوقف الاختياري لإجراء مزيد من التجارب وبالبيانات الصادرة عن رئيسي وزراء البلدين في الجمعية العامة المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويدعو التعديل أيضا جميع الدول، وليس فقط باكستان والهند، المدرجة في الملحق ٢ بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام إلى المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سعادة السفير، بقيت لك دقيقة واحدة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن التعديل الذي اقترحته كل من زامبيا وزمبابوي ونيجيريا في الوثيقة A/C.1/53/L.62 يسعى إلى إضافة فقرة جديدة تحث الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية على الوفاء بتعهداتها المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مع الهدف النهائي، هدف القضاء على تلك الأسلحة. انني أعتقد أن هذه الصياغة أقرها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في قرار غربي مشابه يتناول التجارب النووية.

وفي الختام، يحث وفدي كل الوفود المنصفة، بما في ذلك وفود أصدقائنا الذين اختاروا تقديم مشروع القرار، على دعم التعديلات المقترحة. إن قلق هذه الوفود بشأن التجارب النووية أمر يمكن فهمه ولكن يجب أيضا أن يكون قلقها بخصوص العدل والإنصاف واضحا في مواقفها التي أعربت عنها في هذه اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يجب أن استرعي انتباه ممثل باكستان إلى الحقيقة أنه قام في وقت سابق بممارسة حقه في الرد مرة واحدة. إنه يعرف الأحكام بشأن حقوق الرد.

أعطي الكلمة لممثل باكستان في مسألة نظام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن يقوم المستشار القانوني أو أي شخص هنا أن يقدم الرأي في عدد المرات التي يمكن فيها للوفود ممارسة حق الرد، لأنني أفهم أنه يمكن الإدلاء ببيان ممارسة لحق الرد ضد أي بيان فردي يوجَّه إلى أي بلد معيَّن. ولهذا، إذا أشار أي وفد آخر إلى بلدي، سأملك حق الرد مرة أخرى. أود إيضاح هذا الحكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في نهاية اليوم.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد مور (كندا) (تكلم بالانكليزية): لدي نقطتان أو ثلاث نقاط أعرضها بسرعة كبيرة جدا.

أولا، لقد أظهرنا الصبر ولم نطلب الكلام بشأن نقطة نظام بسبب عدم رغبتنا في مقاطعة حديث زميلنا من باكستان. لقد قلت هذا الصباح إن كندا لن تشارك في المجادلات العنيفة بشأن مشروع القرار هذا أو حوله وسنحافظ على هذا الموقف. لكن، أرغب أن أوضح توضيحا تاما لكل وفد وفرد حاضر أن بلدي وحكومتي لا يتصرفان على أساس التمييز العنصري.

وفيما يتعلق بالإجراء، هل أستطيع أن أطلب منك، سيدي الرئيس، تأمين أن نفهم جميعا موقفك وأنه سيتم إنفاذ ذلك الموقف. ونحن جميعا نعلم أنه يمكن استخدام طرق مختلفة للدوران حول التوصية التي وضعتها أمامنا هذا الصباح: العروض المتعددة للتعديلات وحقوق الرد ونقاط النظام. إننا جميعا نعرف الألاعيب التي تمكن ممارستها. أود أن أتأكد أننا نفهم الأحكام التي ترغب، سيدي، أن نتقيد بها. نحن، من جانبنا، سنتقيّد يقينا بحكمك تقيدا تاما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعطي الكلمة لبقية المتكلمين الراغبين في الإدلاء ببيانات عامة وبعدها سأرد على السؤال الذي طرحه ممثل كندا.

السيد فيلسيو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): سأدلي ببيان موجز جدا. لقد طلبت الكلمة للإعلان أن البرازيل ستصوت مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22 المعنون "التجارب النووية" وفقا لاقتراح مقدمي مشروع القرار.

أما بخصوص التعديلات المقترحة، سيمتنع وفدي عن التصويت عليها جميعا، على الرغم من أننا نؤيد العديد من المبادئ التي أعرب عنها في هذه التعديلات. إن هذه التعديلات، إن اعتمدت، ستغيّر التركيز الرئيسي لمشروع القرار. وعلاوة على ذلك، إننا نرى أن أغلب الاقتراحات التي تتجلى في التعديلات شملتها فعلا مشاريع قرارات أخرى نؤيدها.

السيد فروشتباوم (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): سأدلي بكلمة في نقطة امتياز شخصي، إذا سمحت، سيدي.

أشار ممثل باكستان في أحد تعليقاته إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22، الذي تعتز جزر سليمان بأن تكون من بينهم، بأنهم يظهرون الغطرسة، يعني هذا، بالنسبة لي، إننا متغطرسون. وبصراحة، إنني استاء من ذلك التعليق. إنه كان غير لطيف معك يا سيدي في وقت سابق من بعد ظهر هذا اليوم، وفي مناسبتين منفصلتين، كان يوجّه الإهانة لممثل كندا. أمامنا إجراء طويل ومعقّد، وأرجو بتواضع ألا يدلي ممثل باكستان بتعليق من ذلك النوع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود التذكير بوجوب ممارسة حقوق الرد في نهاية اليوم.

أعطي الكلمة لممثل باكستان في نقطة نظام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن استفسر منك، سيدي، ومن الأمانة عن طبيعة البيانين اللذين استمعنا إليهما قبل لحظات. هل كانا نقطتي نظام وحقي رد، أم ماذا؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتقد أن ممثل باكستان بنفسه قام بممارسة حقه في الرد في لحظة لم تكن مناسبة تماما. أرغب في أن تتوقف المناقشة من هذا النوع.

هل يرغب أي وفد آخر في الإدلاء ببيان عام؟

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (تكلمت بالاسبانية): أود أن أدلي بتعليق على مشروع القرار A/C.1/53/L.22 عن التجارب النووية.

كلما أثير هذا الموضوع في هذه اللجنة خلال السنوات، كنا دائما نعارض كل التجارب النووية معارضة صريحة وأكيدة، مهما كان المكان التي جرت فيها. إننا نعتقد أن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 يسعى إلى تحقيق هدف واضح فيما يتعلق بالتجارب النووية في جنوب آسيا. ويجب المحافظة على النص في مجموعه وعدم إضعافه بالتعديلات. من الصحيح أن بعض هذه التعديلات تشتمل على عناصر هامة، لكن اعتمدت تلك العناصر في سياقات أخرى كما ذكر فعلا.

وبوصفنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، يؤيد وفدي قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) الذي اتخذ بالإجماع يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨. إنه يشير إلى المشكلة التي

نتناولها هنا. لهذا يأمل وفدي بإخلاص في أن تتم المحافظة على نص مشروع القرار بالصيغة التي قدم بها.

السيد غري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بصيغته الحالية ودون تعديلات. إننا نرى أن مشروع القرار يستحق تأييدنا جميعا. إنه بسيط ومباشر ولا يدعو إلى مجابهة وتطلعي.

إن مشروع القرار بسيط لأنه يركز على مسألة واحدة: التجارب النووية في جنوب آسيا. ويتناول عشرون مشروع قرار آخر معروضا على اللجنة مختلف القضايا النووية الأخرى. إنه مباشر لأنه يتناول قلقا عميقا مشتركا عالمي النطاق. إنه لا يدعو إلى المجابهة لأنه لا يوجه الانتقاد بشكل منفرد لأي بلد معين بالاسم ولا يطالب بأي شيء.

إن النص نجح في أخذ التطورات التي جرت من آب/أغسطس عام ١٩٩٨ بنظر الاعتبار. فيشير مشروع القرار في الفقرة ٢ من المنطوق إلى وقف التجارب المعلن من قبل الدول المعنية بالإضافة إلى استعدادها للالتزام بشكل قانوني بعدم إجراء أي تجارب أخرى. إنه تطلعي أيضا في دعوته للدول المعنية للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها وهي معاهدة وقعت عليها ١٥١ دولة وصادقت عليها ٢١ دولة.

وسيؤيد وفدي اقتراحات بعدم اتخاذ إجراء بشأن جميع التعديلات وإذا أخفقت هذه سنعارض من حيث المبدأ جميع التعديلات، مهما كان مضمونها. إن هدف التعديلات شفاف: القضاء على مشروع القرار عن طريق تحويله إلى شيء آخر وإثارة مناقشة جديدة حول نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو عن طريق المساواة بين التجارب النووية في جنوب آسيا والتجارب النووية السابقة على مر السنوات. إن هذه التعديلات من شأنها أن تحول مشروع القرار هذا إلى مشروع قرار يشبه من ناحية الجوهر بضعة مشاريع قرارات اعتمدت في وقت سابق.

إن اللجنة الأولى هي المحفل الوحيد في تحديد ونزع الأسلحة الذي يمثل فيه جميع دول العالم تقريبا. ويتوجب أن نقف معا ضد جهود إحباط الرغبة الواضحة للمجتمع الدولي في الإعراب عن القلق العميق بشأن التجارب النووية في جنوب آسيا. إن ذلك غرض مشروع القرار، ويتوجب على اللجنة الأولى ألا تسمح بصرف نظرها عن طريق محاولات للتملص منه.

السيد كوندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن توقفنا صباح هذا اليوم كنا قد قررنا الادلاء ببيانات عامة في المجموعة ١ تعقبها بيانات عامة بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 وأن تكون عروض لمختلف التعديلات. هل ستكون العروض قبل البيانات العامة بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.22؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد قررنا هذا الصباح أنه ستكون هناك بيانات عامة بشكل عام، وعدم تقييدها فيما يتعلق بالمجموعة أو مشروع القرار A/C.1/53/L.22، إذ لا يوجد سوى مشروع القرار هذا في هذه المجموعة ومعروض أمام اللجنة اليوم. ثم قررنا أن تتاح فرصة لعرض التعديلات من قبل مقترحيها. وبعدئذ سنقوم بالنظر في التعديلات وفق الترتيب الزمني لتقديمها للجنة.

السيد كوندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22 المعنون "التجارب النووية" بوصفي ممثل وفد قام بالإضافة إلى وفدي نيجيريا وزمبابوي بطرح تعديل. إن ذلك التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.62 يقترح فقرة ٤ جديدة من المنطوق صيغتها:

> "تحث الدول النووية الخمس على أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تكثف جهودها للحد من الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن يكون هدفها النهائي هو القضاء على هذه الأسلحة وفقا لتلك المادة".

إن وفدي يؤيد هذا التعديل معتقدا بأن من شأنه أن يغني مشروع القرار بمنحه بعض التوازن. إننا نعتقد أيضا أن تجارب الأسلحة النووية هي المحرك الذي يغذي تطور الأسلحة النووية النوعي، وأنه يتوجب القيام بحث الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية التي أجرت أكثر من ٢٠٠٠ تجربة للأسلحة النووية منذ فجر العهد النووي على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

إن الصياغة من وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولهذا لم نتوقع أي مشكلة لمقدمي مشروع القرار في قبول هذا التعديل الواضح. وللأسف، لقد أعلنوا أنهم لن يوافقوا على أي تعديل. إن الأسباب التي قدموها لعدم قبول تعديلات تشمل رغبتهم في الإبقاء على تركيز مشروع القرار. ولكن هذا التركيز في نظرنا ليس على تجارب الأسلحة النووية. وعلى الأصح فإنه على البلدين في جنوب آسيا - الهند وباكستان - اللذين أجريا تجارب الأسلحة النووية في شهر أيار/مايو الماضي. إن هذا التركيز تمييزي. وإذا توجب أن يركز مشروع القرار على التجارب النووية فينبغي أن يتناول أيضا التجارب النووية من خلال المحاكاة الالكترونية التي تجريها بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية الآن.

كما أن مقدمي مشروع القرار يسوقون الحجة أيضا أنه على الرغم من الإشارة إلى المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار في عدد من مشاريع القرارات الأخرى في وقت سابق، فإنه يجب عدم ذكرها في مشروع القرار A/C.1/53/L.22. لقد شعرنا أنه نظرا للإشارة إلى المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار في مشاريع قرارات أخرى، وعدم مواجهتها لأي رفض على حد علمنا فإن هذا سبب آخر لوجوب تضمينها في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 أيضا.

وباعتبار وفدي أحد مقدمي التعديل، يؤسفه رفضها. ففي ظل هذه الظروف، سيكون من الصعب للغاية على وفدي تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22.

وبعد قولي هذا، دعوني أشير على عجل إلى أن زامبيا تؤيد بشكل كامل الحظر التام على جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات ومن قبل أي بلد أو مجموعة من البلدان. وبهذه الروح انضمت بلادي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عندما اعتمدت الجمعية العامة قبل بضع سنوات. وكان وفدي يأسف في ذلك الوقت لحقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تكن شاملة إلى حد كبير لأنها لم تشمل جميع البيئات بما في ذلك الأجهزة الالكترونية.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): يود وفدي أن يدلي بالبيان التالي فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.22 المعنون "التجارب النووية".

إن التعديلات المقدمة بعيدة كل البعد عن الهدف من مشروع القرار A/C.1/53/L.22 - الإعراب عن القلق بشأن التجارب النووية الأخيرة في جنوب آسيا واستنكارها - لأنها تعالج قضايا عامة إلى حد أكبر مرتبطة بتحقيق نزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من أن هدف نزع السلاح النووي مشروع، فإنه يعالج في مشاريع قرارات أخرى حول ذلك الموضوع المعين المقدم خلال هذه الجلسة. وبصرف النظر عن مزايا التعديلات في سياق آخر، فإن دمجها في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 من شأنه أن يضعف طبيعة المشروع. ولهذا السبب سيصوت وفد الأرجنتين ضد هذه التعديلات.

السيد مسدوة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي شرح موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 المعنون "التجارب النووية".

تعلق الجزائر أهمية كبيرة على نزع السلاح النووي، الذي يجب أن يبقى الأولوية المطلقة للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح النووي. ولهذا السبب أظهرنا قلقنا بخصوص التجارب النووية، بما في ذلك التجارب الأخيرة في جنوب آسيا التي لا يمكن تبريرها بأي حجة بما في ذلك الردع النووي. ويتوجب تحريم امتلاك الأسلحة النووية، بالإضافة إلى محاكاتها في المختبرات من أجل تحقيق الأمن الجماعي.

وبعد قولي هذا، لا يستطيع وفدي تأييد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 للأسباب التالية. أولا، لا يبدو لنا أن إشارته إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) الذي اتخذ يوم ٦ حزيران/يونيه ويستنكر التجارب النووية في جنوب آسيا مناسبة. ثانيا، إن الإشارة الجغرافية إلى منطقة جنوب آسيا تبدو أيضا غير مناسبة. وأخيرا ينبغي من وجهة نظرنا تشجيع وتأييد الوقف المعلن من قبل الهند وباكستان بالإضافة إلى نيتهما للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وما كان لوفدي أن تكون لديه أي مشكلة في تأييد نص كانت صياغته مطابقة لصياغة القرار ٥٠/٧٠ ألف، الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٩٥. وحتى اللحظة الأخيرة، كان وفدي الذي أيد المشاورات المكثفة التي أجريت في الأيام القليلة الماضية بين عدة وفود معنية

بهذه المسألة للتوصل إلى صياغة مقبولة للجميع، يأمل أن تكون هذه المشاورات ناجحة.

ولا يستطيع وفدي لجميع تلك الأسباب تأييد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 ولا يمكنه، من ناحية المبدأ، تأييد أي اقتراح بعد اتخاذ إجراء نعتبره يفتقر إلى الديمقراطية. ومن جانب آخر، سننظر في تأييد التعديلات وفقا لمزاياها الفردية وذلك اعتمادا على نتائج الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أنه لا يوجد وفد آخر يرغب في الإدلاء ببيان عام، سننتقل للمرحلة الثانية من أعمالنا: عرض التعديلات. أود أن أطلب من الذين قدموا التعديلات عرضها وفق ترتيب التقديم.

أعطي الكلمة أولا لسري لانكا.

السيد بجارمي (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): عرض التعديل في الوثيقة A/C.1/53/L.22 المقترح من قبل سري لانكا نيابة عن البلدان السبعة الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي سفير سري لانكا خلال اجتماع سابق للجنة. إننا لا نعتزم التكلم بشأن التعديل مرة ثانية، إذ تم طرحه على اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عرضت الهند التعديل التالي. هل ترغب الهند في التكلم بشأنه ثانية؟

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): قامت الهند بالفعل بعرض التعديلات وهي واردة في الوثائق A/C.1/53/L.55 و L.57 و L.58. أود إعطائي فرصة التكلم عندما يتم تناولها للبت فيها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن تتكلم ممثلة الهند بشأن التعديلات الآن وقبل أن ننهي هذه المرحلة من النظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.22. وعندما ندخل عملية اتخاذ القرار، ستتوفر فرص للبيانات لتعليل التصويت قبل وبعد التصويت كما هو معتاد.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): إن التعديل المقترح من قبل الهند في الوثيقة A/C.1/53/L.55 يتعلق بالفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.22 التي نود أن يتم تغييرها لتكون صيغتها:

"أن تؤكد من جديد أن وقف جميع التجارب النووية سيسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي المفضية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد مما يزيد تعزيز السلام والأمن الدوليين".

لقد أيدت الهند في وقت سابق نزع السلاح النووي والقضاء الكامل على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني معين. إن هذا مبدأ مقبول من جانب حركة عدم الانحياز وفي الاقتراحات التي قدمتها الهند مع مجموعة دول، مجموعة الـ ٢١، لمؤتمر نزع السلاح. ونأمل ونتوقع أن يحصل هذا التعديل الذي اقترحته الهند على تأييد اللجنة.

إن تعديلنا التالي في الوثيقة A/C.1/53/L.57 واقترحنا هنا أن تنص الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.22 على ما يلي:

"وإذ تؤكد من جديد أيضا التزامها بالأهمية الحاسمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالنسبة للجهود الدولية لوقف انتشار الأسلحة النووية عن طريق التجارب النووية".

إن المجموعة الثالثة من التعديلات المقترحة من قبل الهند واردة في الوثيقة A/C.1/53/L.58. ونقترح الاستعاضة عن الصيغة الواردة في الفقرة ٢:

"تعيد تأكيد ضرورة الإعراب عن هذه الالتزامات القانونية في شكل قانوني عن طريق التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

بصياغة

"تطلب إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك من أجل تسهيل دخولها حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن التعديلات التالية التي سيعرضها سفير باكستان ترد في الوثيقة A/C.1/53/L.56.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.56 تتناول مسألتين في سياق التجارب النووية محذوفتين من مشروع القرار A/C.1/53/L.22. إن الحذف الهام الأول من مشروع القرار المعنون "التجارب النووية" عدم إعرابه بأي طريقة من الطرق عن القلق بشأن التجارب النووية التي تجري للتطوير النوعي للأسلحة النووية من قبل دول معينة حائزة على الأسلحة النووية، وذلك خلافا لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في هذا السياق، أود أن ألفت انتباه اللجنة إلى دراسة معنونة "بحث نووي حراري خطير". إنه يتعلق بأبحاث الانصهار المخططة لمنشأة تقدر بمبلغ ٢,٢ مليار دولار ستساعد العلماء على تصميم أسلحة نووية جديدة وقد تؤدي إلى تطوير أسلحة الانصهار الصرفة. إن مؤلفي هذه الدراسة أرجون ماخيجاني وهشام زريفي يقولان إن تطوير تصميمات نووية جديدة يتعارض مع أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تتضمن كما تنص ديباجتها على:

> "... تقييد استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وإنهاء استحداث أنواع جديدة ... من الأسلحة النووية".

إن المؤلفين يعلنان أن التجارب في منشأة الإشعال الوطنية ستشمل تفجيرات نووية حرارية دقيقة. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحرم جميع التفجيرات النووية مهما كان صغر حجمها.

ويوجد تقرير آخر يشير إلى الممارسة التي يطلق عليها اسم "مزمار القربة" التي قامت من خلالها دولة حائزة على الأسلحة النووية بإجراء تجارب دون بلوغ الحالة الحرجة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن ممثل الباكستان يعرض تعديلا. ويتوجب أن أطلب منه عدم انتهاز هذه الفرصة للإدلاء ببيان عام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أطلب منك، سيدي، أن تمنحني الفرصة على الأقل لشرح التعديل. إن تعديلي يتعلق بالتجارب في المختبر. إنني أحاول إعلام أعضاء اللجنة بحقيقة أن مثل هذه التجارب تجرى، مما يفسر طبيعة التعديل الوارد في A/C.1/53/L.56. إنني أعلم أنه سيضايقك بالتأكيد، سيدي لأنك تواجه مهمة صعبة للغاية أمامك. لكن أرجو أن تكون منصفا وتسمح لنا بشرح وجهة نظرنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني منصف، حاول أن توجز.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باختصار، سألفت انتباه الأعضاء إلى تلك الدراسات. إن بحوزتي مقتطفات، وبإمكاني مشاطرة أي وفود تهتم بالموضوعية والحقائق إياها. لهذا السبب نعتقد أنه يتوجب أن يشير مشروع القرار كذلك إلى مثل هذه التجارب، وليس فقط إلى تفجيرات التجارب النووية لجنوب آسيا.

وعلاوة على ذلك، تعرضت دول معينة لتدابير أحادية الجانب وقسرية وتمييزية في تعزيز أهداف عدم إجراء التجارب وعدم الانتشار. وتنص الوثيقة الختامية لاجتماع قمة حركة عدم الانحياز في ديربان على أن رؤساء الدول أو الحكومات:

> "أكدوا أيضا على مواقفهم ضد التدابير الأحادية الجانب والقسرية والتمييزية التي تمت ممارستها ضد بلدان عدم الانحياز".

إن هذا التعديل يسعى لإظهار موقف بلدان عدم الانحياز، ونحث على أن تقوم أكبر أغلبية ممكنة من البلدان في هذه اللجنة بتأييد هذا التعديل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن الهند وباكستان قدمتا أيضا التعديلات في الوثيقة A/C.1/53/L.61. أعطي الكلمة لممثل باكستان لعرض التعديلات.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقوم نيابة عن وفد الهند ووفدي بعرض التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.61، وهي التعديلات التي تتناول الفقرة ٢ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22.

وتشير الفقرة ٢ من مشروع القرار إلى التعليق الذي أعلنته الهند وباكستان ثم تحثهما على الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إننا نعتقد أنه يتوجب على مشروع القرار أن يعكس على أقل تقدير ما هو مبين في الجمعية العامة وفي اللجنة الأولى من قبل الكثير من

الوفود وهو أن الكثير من الوفود رحبت بالتعليق الذي تم إعلانه حول قيام دول في جنوب آسيا بتجارب أخرى. وفضلا عن ذلك، أشارت الكثير من البيانات بتقدير إلى البيانات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قبل رئيسي وزراء باكستان والهند في الجمعية العامة أو رحبت بها. إن التعديل الأول من شأنه أن يسعى إلى إظهار ذلك الوضع الحقيقي في الفقرة ٢ من مشروع القرار.

وعلاوة على ذلك، لا نرى سبب قيام الفقرة ٢ بالطلب من الدول المعنية فقط - دول في جنوب آسيا - بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو بالالتزام بها. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستكون نافذة المفعول إذا قامت جميع الدول الـ ٤٤ المدرجة في ملحق ٢ بالمعاهدة بالمصادقة على المعاهدة. ومن بشأن الطلب من دولتين فقط القيام بذلك في أي مشروع قرار أن يكون غير منصف وتمييزي. لهذا فإن التعديل الثاني في الوثيقة A/C.1/53/L.61 يدعو جميع الدول التي لم تصبح أعضاء في المعاهدة، لا سيما تلك المدرجة في الملحق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تفعل ذلك. إننا نعتقد أن التعديلين كليهما ليسا واقعيين فحسب ولكنهما منصفان أيضا ونسعى للحصول على تأييد اللجنة لاعتمادهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن التعديل الأخير لمشروع القرار في الوثيقة A/C.1/53/L.62. أعطي الكلمة لممثل زمبابوي لعرض التعديل.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): لي الشرف في عرض التعديل في الوثيقة A/C.1/53/L.62 الذي ينص كما يلي:

"تحث الدول النووية الخمس على أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تكثف جهودها للحد من الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن يكون هدفها النهائي هو القضاء على هذه الأسلحة وفقا لتلك المادة".

ومن الواضح أن وفدي لا يؤيد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء لمقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22 فعلى العكس، قامت زمبابوي بالاشتراك في تقديم التعديل في الوثيقة A/C.1/53/L.62، أحد تعديلات مشروع القرار A/C.1/53/L.22. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لشرح سبب اعتقادنا أن تضمين هذا التعديل الذي قدمته نيجيريا وزامبيا وزمبابوي من شأنه أن يعطي ثقلا ومعنى لمشروع القرار A/C.1/53/L.22 بشأن التجارب النووية الذي يتم النظر فيه اليوم.

هل أستطيع الشروع بتعليلي، سيدي؟ إنني أوجه هذا السؤال لأنه عند إدلاء رئيس الوفد الباكستاني ببيانه لعرض أحد التعديلات كان هناك ارتباك بشأن ما إذا كان يدلي ببيان عام أم عرض التعديل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نحن الآن في مرحلة عرض مشاريع القرارات وتعديلاتها. إن مرحلة البيانات العامة أصبحت في الماضي.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أشرع الآن في شرح سبب لتعديل المشروع.

دعوني أعلن في البداية أن زمبابوي وهي دولة عضوة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملتزمة بهدف نزع الأسلحة النووية عالميا ومثل بقية المجتمع الدولي التي تعارض التجارب النووية سواء للحصول على الأسلحة النووية أو لتحسينها النوعي.

إن التجارب النووية ونزع السلاح النووي قضيتان ذواتا علاقة متبادلة ولا يمكن فصلهما. ولا يمكن أن يكون عدم وجود التجارب النووية هدف بحد ذاته. ويتوجب أن يكون خطوة تجاه نزع السلاح النووي. وتدرك بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية هذا، وبهذا الصدد أود الاستشهاد من بيان سعادة السيد لين تشانغي سفير شؤون نزع السلاح في جمهورية الصين الشعبية في الجلسة الخامسة للجنة الأولى يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطلب من ممثل زمبابوي إنهاء بيانه بعرض التعديل؛ إنه تجاوز في رأيي عرض تعديل مشروع القرار A/C.1/53/L.22.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): بالنسبة لنقطة نظام، سيدي الرئيس، لا أقبل بأنني تجاوزت عرض التعديل. أولا، لقد قلت أنني أود شرح المنطق وراء هذا التعديل. ثانيا، إنني أعلم أنه في العادة يخصص

وقت أكثر من العادي عندما تقوم دولة عضوة بالتكلم بالنيابة عن دول أعضاء أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو إنهاء بيانك بأقرب وقت ممكن.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): إن الصين إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وإحدى الدول النووية. لقد ذكر السيد لي تشانغي:

"إن الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها الشامل هما المطمح المشترك للبشرية. ونحن نتفهم تفهما كاملا رغبة عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي والعام والكامل وقلقها إزاء الوتيرة البطيئة التي تسير بها هذه العملية. والتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعني ضمنا أنه بات في إمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتلك أسلحة نووية إلى الأبد. إذ ينبغي أن تكثف الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها من أجل الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار". (A/C.1/53/PV.5, P.13).

وبناء عليه، من رأي وفدي المدروس أن التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا، والتي أدانتها بلادي، كانت نتيجة وجود ناد نووي من الدول يسعى للحفاظ على احتكاره النووي بينما يقول من موقع قوة للدول الأخرى في العالم بأنه يتوجب عدم حيازتها على الأسلحة ذاتها. ووفدي لا يعتقد بأنه ينبغي لمجموعة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تدعي بالحق في المكانة الأخلاقية العالية زاعمة أن الأسلحة في أيد أمينة ومتمدنة بينما لا يمكن ائتمان بقية العالم عليها.

وانضمت بلادي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفقا للفهم وعلى أمل أن هاتين المعاهدتين ليستا هدف بحد ذاته ولكنهما جزء من عملية تؤدي نحو نزع السلاح النووي الكلي. ولهذا السبب قامت بلادي بالمشاركة في تقديم تعديل لإظهار هدف نزع السلاح النووي الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

إن حركة بلدان عدم الانحياز المكونة من ١١٣ بلدا أدانت التجارب النووية عندما اجتمعت في كارتاخينا وديربان ولكنها شرعت في التأكيد على الحاجة إلى نزع السلاح النووي. إن موقف حركة عدم الانحياز هو الموقف الأفريقي أيضا - إن إنهاء التجارب النووية ينبغي أن يؤدي إلى نزع السلاح النووي.

لقد كنت أعتزم تلاوة اقتباس آخر ولكن نظرا لرؤيتي مظاهر نفاد الصبر، لن أقوم بذلك. كنت سأستشهد من لجنة كانبيرا، وهي هيئة موقرة ذات مكانة عالية، التي - بينت -

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كانبيرا بعيدة كل البعد عن التعديل.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): إن لجنة كانبيرا قالت في قسم البيانات من تقريرها:

"الأسلحة النووية بحوزة حفنة من الدول التي تصر على أن هذه الأسلحة توفر لها فوائد أمنية فريدة من نوعها ولكنها تحتفظ لنفسها بشكل فريد بحق امتلاكها. إن هذا الوضع تمييزي إلى حد كبير ولهذا غير مستقر؛ ولا يمكن الإبقاء عليه. إن امتلاك أي دولة للأسلحة النووية محفز دائم للدول الأخرى على الحصول عليها".

ولهذا ندين جميع أشكال التجارب النووية ونحث كل الدول على الامتناع عن إجراء التجارب النووية.

لن أقوم في هذه المرحلة بالاستشهاد بقول وفد الولايات المتحدة. وأشير هنا إلى السفير هولم، الذي ذكر - واستشهد -

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيدي السفير، لقد قمت بتجاوز الخمس دقائق المخصصة لإدلاء بيان عام تجاوزا كبيرا، لهذا أطلب منك إعفاءنا من الاستشهاد من السفير هولم.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود فقط القول إن الاستشهاد من سفير الولايات المتحدة كان في الموضوع ذاته بالضبط مثل ذلك من ممثل الصين. إذا كانت الولايات المتحدة، الدولة الحائزة على الأسلحة النووية مثل الصين، ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فلماذا يعارض مقدمو مشروع القرار A/C.1/53/L.22 - أي استراليا وكندا

ونيوزيلندا، الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية - تضمين التعديل المقترح من قبل زامبيا وزمبابوي ونيجيريا؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ثلاثون ثانية.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): في الختام، سيدي الرئيس، هذه أسباب عدم تأييدنا للاقتراح بعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بمشروع القرار هذا وأسباب قيام زامبيا وزمبابوي ونيجيريا بتقديم التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.62، لمشروع القرار A/C.1/53/L.22، التعديل الذي كان لي شرف عرضه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عرضت جميع التعديلات المقترحة لمشروع القرار A/C.1/53/L.22. سنتناولها في الترتيب الذي اقترحته هذا الصباح، أي الترتيب الذي تم عرضها به.

نبدأ بتعديل A/C.1/53/L.52، "سري لانكا: تعديل لمشروع القرار A/C.1/53/L.22".

السيد زيموني (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): يرغب وفدي في عرض اقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22. وباعتبارنا أحد مقدمي المشروع، نعلق أهمية بالغة على الحفاظ على وحدة مشروع القرار A/C.1/53/L.22 وإبقاء تركيزه على الموضوع الذي يعتزم تناوله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن الآن في إجراء يمكن لبلدين التكلم تأييدا لذلك الاقتراح واثنين ضده.

السيد بجارمي (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): باعتبارنا البلد الذي عرض التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22 نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا، نود تسجيل موقفنا بشأن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بهذا التعديل.

إننا سعينا لجعل مشروع القرار A/C.1/53/L.22 أكثر توازنا وانصافا وقبولا لكل البلدان عندما عرض التعديل. إننا نعتقد أن مشروع القرار هذا حول موضوع التجارب النووية يبدأ بشكل جيد عن طريق إدانة جميع التجارب النووية، ولكن في موضع ما في الوسط يدور حول منعطف في الاتجاه الخاطئ ويصبح محددا بالإشارة إلى التجارب النووية في جنوب آسيا.

إننا نعتقد أن هذه ليست المرحلة أو المناسبة للإدانة أو التأسف على ما حدث قبل بضعة أشهر. لقد كانت مناسبة قامت فيها عدة بلدان - من ضمنها بلادي - بالإعراب عن القلق بشأن التطورات التي جرت في منطقتنا. وقد جرت تحسينات منذ ذلك الحين، وحدثت عدة تطورات. إننا نعتقد أن مشروع قرار من هذا النوع لن يساعد بلدان المنطقة في إحراز التقدم نحو نزع السلاح النووي، لا سيما مع التعهدات المعطاة بشأن الوقف الاختياري لتجارب أخرى وبشأن انضمام البلدين المعنيين إلى مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد النووية الانشطارية.

ومع أخذ هذا بنظر الاعتبار، قامت سري لانكا، بعد إجراء المشاورات مع البلدان السبعة في المنطقة، باتخاذ القرار بجعل مشروع القرار مقبولا بشكل أكبر يقصره على الأهداف المتعلقة بالتجارب النووية ومنعه من التحرك في اتجاه يدين بعض الأفعال التي تجري في المنطقة. إننا نعتقد أن مشروع القرار يتوجب أن يشير أيضا إلى أحداث جرت في وقت سابق ليكون منصفا وذلك إذا كان مشروع القرار سيكون خاصا بالإدانة.

إن التعديلات المقترحة بسيطة. أحدها تعديل للفقرة الخامسة من الديباجة، يستذكر جميع قرارات الأمم المتحدة في هذا الموضوع. ونحن نعتقد أن الإشارة إلى قرار واحد لمجلس الأمن ليس مناسبا بسبب وجود عدة قرارات اتخذتها هيئات الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أيضا أنه في حالة استنكارنا التجارب النووية ينبغي أن نستنكر جميع التجارب النووية وليس فقط التجارب في جنوب آسيا. من شأن ذلك أن يمنح تركيزا متوازنا لمشروع القرار.

ولهذه الأسباب عرضت سري لانكا التعديلات نيابة عن البلدان السبعة في المنطقة. ونعتقد أنها ستجعل مشروع القرار أكثر قبولا لدى المجتمع الدولي، ولهذا نناشد جميع البلدان في اللجنة الأولى التصويت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء باسم العدل والإنصاف والموضوعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أطلب من الوفود أن تلتزم بالاقتراح بعدم اتخاذ إجراء وأن تقيد نفسها قدر المستطاع بثلاث دقائق.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لتأييد النقاط التي ذكرها ببراعة توا ممثل سري لانكا الذي عارض اقتراح هنغاريا بعدم اتخاذ إجراء.

لقد قلنا في مشاوراتنا غير الرسمية في وقت سابق من هذا اليوم إننا نشكك في شرعية عرض اقتراح أو اقتراحات بعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالتعديلات. ومهما كانت الحال، نعترف أن هناك ممارسة، ولكن ما يقوله مقدمو مشروع القرار A/C.1/53/L.22 هو أنهم يريدون أن تبت اللجنة في مضمون مشروع قرارهم، ولكن لن يسمح لها بتناول مضمون أي تعديلات له. إن هذا ليس منصفا وغير ديمقراطي.

وكما هو الحال، فإن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين الثلاثة - استراليا وكندا ونيوزيلندا - يشاطرون الهند تقليدا برلمانيا ديمقراطيا مشتركا. لقد حصلنا كلنا عليه من المملكة المتحدة، التي سبقتنا إلى الديمقراطية - وكذلك، بالطبع إلى التجارب النووية. وفي ممارسات برلمانية أخرى - ونملك هذه المعلومات بالاستناد إلى رواية ١٨ عضوا في البرلمان الهندي الذين يطوفون في نيويورك الآن - لا تجري ممارسة نقل مقترحات بعدم اتخاذ إجراءات بشأن تعديلات إلى اقتراح؛ يمكن نقلها إلى الاقتراح بأكمله، ولكن ليس إلى تعديلات. ولهذا، فإن ما هو مقترح يقينا من قبل المقدمين الرئيسيين الثلاثة - شيء يعتبرونه غير ديمقراطي في ممارساتهم البرلمانية.

ونحن نعتقد أنه إذا قامت الجمعية العامة حقا، متجاهلة قواعد الديمقراطية، بالنظر في اقتراح بعدم اتخاذ إجراء، يتوجب أن ننظر في موعد السماح في الواقع بتنفيذ اقتراح بعدم اتخاذ إجراء. لقد كانت الحالة دائما أنه عندما يتم طرح مشروع قرار معروف بإثارته للخلافات السياسية العميقة. يقدم اقتراح بعدم اتخاذ إجراء حتى يتم تجنب هذا الخلاف السياسي. وما نحن بصدده الآن حالة فريدة من نوعها التي تم فيها تقديم مشروع قرار مثير للخلافات العميقة ومدفوع بالدوافع السياسية ويقول مقدمو مشروع القرار، سيدي، إنه يتوجب ألا تسمح للجنة باتخاذ إجراء بشأن أي تعديل يقلل من إثارة الخلافات ويجعل مشروع القرار أكثر توازنا. إن هذا يقلب الممارسة والسوابق والمنطق على رؤوسها.

ولهذا السبب بالذات أكثر من أي شيء آخر - دون تناولي للمضمون - سنؤيد بشدة الطلب السريلانكي بأن يتم إسقاط الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء وبأن يسمح للجنة بأن تعلن عن موقفها ديمقراطيا بشأن مضمون التعديل السريلانكي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أذكر المتكلمين بأنه من حق الرئيس طلب أن يقيدوا أنفسهم بثلاث دقائق بشأن اقتراحات بعدم اتخاذ إجراء.

السيد إزكويردو (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي الإعراب عن تأييده لاقتراح هنغاريا بعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالتعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.52. إن هذا الموقف مدعوم من قبل مضمون البيان الذي أدلى به وفدي في بداية هذه الدورة. ونعتقد أن هذا التعديل من شأنه أن يغير جوهر الرسالة الواردة بوضوح في مشروع القرار A/C.1/53/L.22.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي اقتراح ممثل هنغاريا بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22.

لقد شرحنا في بياننا السابق تأييدنا لمشروع القرار A/C.1/53/L.22 في صيغته الحالية، ودون أي تعديل. وبالطبع، نحن نفهم النقاط التي أثارها زميلنا من سري لانكا عندما قدم التعديل. ونرى أنه إذا وضع في سياق مشروع القرار A/C.1/53/L.22 المعروض علينا، فإنه سيغير روح وهدف المشروع بأكمله وهذا ليس مقبولا بالنسبة لوفدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن مشروع التعديل لمشروع القرار

A/C.1/53/L.22 الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.52 كما هو مقترح من قبل ممثل هنغاريا وفقا للمادة ١١٦ من النظام الداخلي.

ويرجى الملاحظة بدقة أن التصويت "بنعم" يعني التصويت لصالح الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء والتصويت بـ "لا" يعني التصويت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، كندا، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان.

المعارضون:
الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، تشاد، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، غابون، غانا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، المغرب، ميانمار، نيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركيا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

الممتنعون:
بربادوس، البرازيل، شيلي، كولومبيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إثيوبيا، إسرائيل، بنما، باراغواي، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا.

إن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.52 نجح بأغلبية ٦٣ صوتا مقابل ٦٠ صوتا مع امتناع ١٣ عضوا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نقوم الآن بتناول مشروع التعديل التالي، A/C.1/53/L.55 "**الهند: تعديل لمشروع القرار** A/C.1/53/L.22".

السيد كويلو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): للأسباب المذكورة في البيان الذي ألقته نيوزيلندا نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22 لي الشرف في تقديم اقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن الوثيقة A/C.1/53/L.55.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): لن تسعى الهند - إذ كنت قد سعيت في وقت سابق لإيجاد الفرصة لأنقل إليكم سيدي الرئيس - لاتخاذ إجراء بشأن مشروع التعديل ذلك أو مشروع التعديل المقدم إلينا في الوثيقة A/C.1/53/L.57.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لذلك سحب مشروعا التعديلين في الوثيقتين A/C.1/53/L.55 و A/C.1/53/L.57.

نتناول الآن مشروع التعديل في الوثيقة A/C.1/53/L.56، "**باكستان: تعديل لمشروع القرار** A/C.1/53/L.22".

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالوثيقة A/C.1/53/L.56 التي هي تعديل لمشروع القرار A/C.1/53/L.22، أقترح كما تنص عليه المادة ١١٦ من النظام الداخلي، اقتراحا بعدم اتخاذ إجراء. إنني أفعل هذا لأن هذا التعديل يحرف، إن لم يدمر، الهدف المباشر لمشروع القرار A/C.1/53/L.22.

السيد بينيتز فيرسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): ترى كوبا أن التعديلات المقترحة الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.56 متصلة مباشرة بمضمون مشروع القرار A/C.1/53/L.22، المعنون "التجارب النووية". ولهذا السبب، يعتقد وفدي أنه من المهم للغاية أن تمارس جميع الدول

الأعضاء حقها في التعبير عن أنفسها بحرية بشأن هذه الاقتراحات.

ويعارض وفدي بشدة استخدام المناورات الإجرائية مثل الاقتراح بعدم اتخاذ الإجراء الذي اعتمد توا، لمنع الوفود من ذكر آرائها في قضايا حساسة وجوهرية للغاية. ولهذا السبب، ستصوت كوبا ضد هذا الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي التكلم تأييدا لعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديلات لمشروع القرار A/C.1/53/L.22 الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.56.

إن قراري الهند وباكستان بإجراء تجارب نووية تحت سطح الأرض اتخذا تحديا على نحو واضح للمبادئ الدولية ويشكلان تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار النووي العالمي بالإضافة إلى السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها. ولهذا من الضروري أن يتناول المجتمع الدولي القضية التي أثارتها هذه التجارب بطريقة مناسبة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بشأن التجارب النووية مشروع قرار هام وهو موضوع بطريقة مركزة وذات مصداقية ومتوازنة. إننا نعتقد أنه يظهر بدقة استجابة المجتمع الدولي للتجارب التي جرت في وقت سابق من هذا العام. ونرغب في اعتماد مشروع القرار هذا بشكله الحالي، دون أي تعديلات قد تضعف هدفه الأصلي.

ولا نستطيع قبول أي تغيير يجعل القرار أقل تركيزا حول هذه القضية بالذات أو يحجب رسالته. إننا بحاجة إلى مشروع قرار مباشر ومختصر وواضح في هذا الصدد. وندعو جميع الوفود إلى تأييد اقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن كل وثيقة من وثائق "L" تتضمن تعديلات.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود التثنية على الاعتراض الذي أعرب عنه ممثل كوبا على الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء المقدم من قبل نيوزيلندا بشأن الوثيقة A/C.1/53/L.56.

إن الهدف الثاني هو الدعوة إلى سحب التدابير القسرية والتمييزية التي يتم اتخاذها ضد بلدان معنية. إننا نعتقد أن هذه دعوة منصفة. ونأمل أن يسمح بمنح اللجنة الفرصة للتصويت بشأن هذا التعديل. لهذا ندعو إلى معارضة الاقتراح بعدم اتخاذ الإجراء المقترح من قبل نيوزيلندا.

السيد هوي (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود التثنية على الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء المقترح من قبل ممثل نيوزيلندا فيما يتعلق بالتعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.56.

كما كنت قد شرحت في وقت سابق، يتوجب أن يعرب مشروع القرار A/C.1/53/L.22 أيضا، بصرف النظر عن إعرابه عن قلقه بشأن التجارب النووية في جنوب آسيا نظرا لأنه يحمل عنوان "التجارب النووية"، عن قلقه بشأن التجارب غير الانفجارية التي تجرى. إن ذلك أحد أهداف الوثيقة A/C.1/53/L.56.

وباعتبارنا أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22، يعارض وفدي تعديلات تستهدف سحب التركيز بعيدا عن رسالته الواضحة جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الاقتراح بعدم اتخاذ الإجراء المقترح من قبل ممثل نيوزيلندا في التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.56.

إن التصويت بـ "نعم" تصويت لصالح الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء. والتصويت بـ "لا" تصويت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، كندا، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا،

هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان.

المعارضون:
الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بروني دار السلام، بوروندي، تشاد، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، غانا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تركيا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

الممتنعون:
بربادوس، البرازيل، شيلي، كولومبيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إثيوبيا، هايتي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، موزامبيق، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا.

إن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء في التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.56. نجح بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل ٥١ صوتا وامتناع ١٨ عضوا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننظر الآن في التعديل المقترح في الوثيقة A/C.1/53/L.58، "الهند: تعديل لمشروع القرار A/C.1/53/L.22".

السيد ساداوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): أقترح عدم اتخاذ إجراء بشأن مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.58.

السيد تسيرنغ (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يذكر باختصار شديد اعتراضه على هذا الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء. إنه سيصوت ضده، ويناشد جميع الوفود الأخرى التصويت ضده.

السيد كامبل (استراليا) (تكلم بالانكليزية): للأسباب التي أعلنها زميلي من نيوزيلندا في وقت سابق من هذه المناقشة، تؤيد استراليا الاقتراح الذي قدمه زميلنا من ليتوانيا قبل لحظات بألا تتخذ اللجنة إجراء بشأن الوثيقة A/C.1/53/L.58.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): يعارض وفدي الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

السيد أزكويردو (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي الإعراب عن تأييده لاقتراح ليتوانيا بعدم اتخاذ إجراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الاقتراح بعدم اتخاذ الإجراء المقترح من قبل ليتوانيا بشأن التعديل في الوثيقة A/C.1/53/L.58.

التصويت بـ "نعم" تصويت لصالح الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء. والتصويت بـ "لا" تصويت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، كندا، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان.

المعارضون:
الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بروني دار السلام، بوروندي، تشاد، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، غانا، غينيا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، المغرب، ميانمار، نيبال، نيجيريا، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تركيا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

الممتنعون:
بربادوس، البرازيل، شيلي، كولومبيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إثيوبيا، هايتي، إسرائيل، جامايكا، المكسيك، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا.

إن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.58. نجح بأغلبية ٦٠ صوتا مقابل ٤٩ صوتا وامتناع ٢١ عضوا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نظرا لنتائج الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء في تعديلات سابقة، لا أرغب في تعريض موقف بلادي في الجمعية العامة لمثل هذه التصويتات. ولهذا، نيابة عن الهند بالإضافة إلى وفدي، أطلب سحب التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.61.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد سحب التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.61.

تتناول اللجنة الآن التعديل المقترح في الوثيقة A/C.1/53/L.61 "زامبيا وزمبابوي ونيجيريا: تعديل لمشروع القرار A/C.1/53/L.22".

السيد كويلو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اقتراح عدم اتخاذ إجراء بشأن الوثيقة A/C.1/53/L.62 للأسباب المعطاة في البيان الذي أدلت به نيوزيلندا نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.22.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): سيصوت وفدي مع المقدمين الآخرين، زامبيا ونيجيريا للوثيقة A/C.1/53/L.62 ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن تلك الوثيقة.

ويرى وفدي أنه يتوجب عدم اعتبار إدانة التجارب النووية وحظرها غاية بحد ذاتها.

لقد وضحت هذا الرأي بجلاء منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز. ويتوجب أن يكون هدفنا نزع السلاح النووي.

إنني أحث اللجنة على التصويت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء وأناشد الذين يمتنعون عن التصويت بشكل اعتيادي عدم الامتناع هذه المرة، ولكن التصويت ضد الاقتراح.

السيد موير (كندا) (تكلم بالانكليزية): نؤيد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء في الوثيقة A/C.1/53/L.62 للأسباب التي ذكرت مرارا هنا بعد ظهر هذا اليوم، ونطلب تأييد جميع الوفود لهذا الغرض.

السيد كوندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يعارض وفدي الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء في الوثيقة A/C.1/53/L.62 ويؤيد ما قاله سفير زمبابوي. لهذا سيصوت وفدي ضد الاقتراح بوصفنا أحد مقدمي التعديل في الوثيقة A/C.1/53/L.62.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إنني أؤيد اقتراح البرتغال بعدم اتخاذ إجراء للأسباب الموضحة من قبل المتكلمين السابقين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء المقترح من قبل ممثل البرتغال بشأن التعديل في الوثيقة A/C.1/53/L.62.

التصويت بـ "نعم" يعني التصويت لصالح الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء. والتصويت بـ "لا" يعني التصويت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، كندا، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، استونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان.

المعارضون:
الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، تشاد، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تركيا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

الممتنعون:
بربادوس، البرازيل، شيلي، كولومبيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، فرنسا، هايتي، إسرائيل، المكسيك، موزامبيق، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا.

إن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء في التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.62. نجح بأغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٧٥ صوتا وامتناع ١٧ عضوا.

[بعد ذلك أبلغ وفد فرنسا الأمانة العامة بأنه كان يعتزم التصويت مؤيدا للاقتراح].

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا تم النظر في جميع التعديلات المقترحة لمشروع القرار A/C.1/53/L.22.

لهذا نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 المعنون

(تكلم بالانكليزية)

"التجارب النووية"

(تكلم بالفرنسية)

لم يتم تعديل مشروع القرار.

أعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يودون شرح مواقفهم قبل البت.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يأسف وفدي بشدة أن اللجنة منعت عن طريق الأداة الإجرائية للاقتراح بعدم اتخاذ إجراء من الإعلان عن رأيها في التعديلات المختلفة التي اقترحت لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22. إنه من الواضح من عمليات التصويت التي أجريت أن هذا مشروع قرار مسبب للخلاف ومثير للنزاعات، وهو لا يتمتع بتأييد توافق واسع في الآراء داخل المجتمع الدولي.

إن مشروع القرار هذا تمييزي؛ إنه موجه ضد بلادي؛ وهو غير منصف. سيصوت وفدي ضده لجميع الأسباب التي ذكرتها في وقت سابق.

السيد بينيتز فيرسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): كانت لوفد كوبا بضع فرص خلال سير عمل لجنتنا للإعراب عن آرائه في مشروع القرار الذي توشك اللجنة على البت فيه. لقد أدلينا ببيانات على أمل أن يصل مقدمو مشروع القرار لصالح التعامل بعمق مع موضوع التجارب النووية إلى اتفاق على نص يظهر الشواغل الشرعية التي لا تزال قائمة بشأن هذا الموضوع.

إن موقف كوبا بشأن التجارب النووية معروف جيدا. إننا نعارض جميع أنواع التجارب النووية، بما في ذلك

تلك المسماة تجارب مختبرية وتجارب دون الوصول إلى الحالة الحرجة، في التجارب التي تسهم في التطوير النوعي للأسلحة النووية.

ودون المساس بموقفنا الموضوعي من واجب لجنتنا التصرف بشكل ثابت عندما تقوم بمعالجة المواضيع المختلفة المطروحة أمامها. ويجب ألا تخضع نهجها لأي انتقائية اعتمادا على الدول الأعضاء التي يصادف أن تكون مشاركة. بيد أن اللغة المستخدمة في الوثيقة A/C.1/53/L.22 أبعد ما تكون عن إظهار هذا النهج العريض والمتكامل والمتوازن الذي يجب أن نتخذه في موضوع بهذه الحساسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لشرح موقف بلادي بشأن الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء المقترحة هذا اليوم. لا تؤيد كوبا المناورات الإجرائية المصممة لمنع الدول الأعضاء من ذكر آرائها في قضايا جوهرية متعلقة بصميم النص الذي يتم النظر فيه.

وبصرف النظر عن الموقف النهائي الذي قد يكون وفدي اتخذه بشأن تعديلات محددة تستهدف أغلبيتها إعادة التوازن المفقود في النص الحالي، نعتقد أن ما حدث لا يسهم في التوصل إلى حلول عادلة وفعالة. لهذا السبب صوتت كوبا ضد جميع الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء.

ولهذه الأسباب، ستمتنع كوبا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22.

السيدة بورغوا (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود توضيح نقطة فنية، سيدي الرئيس، تتعلق بالتصويت على الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء في الوثيقة A/C.1/53/L.62.

إذا كانت اللجنة تملك ليس خبيرا قانونيا فحسب بل أيضا خبيرا في السحر، كنت سأطلب رأي الأخير. بسبب عدم توفر ذلك عليّ أن أطلب حكمتك، سيدي الرئيس.

صوت الوفد الفرنسي لصالح الاقتراح بعد اتخاذ إجراء. لقد تفحصت الضوء على اللوحة وكان أخضر. وبعد لحظات تحول إلى اللون البرتقالي. لقد فكرت أنني ربما أصبت بعمى الألوان، وهذا ما كان ليثير الدهشة بسبب الإرهاق الذي سببته الأيام القليلة الماضية. لكن زميلي النمساوي أصيب بعمى الألوان أيضا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إنه وباء!

السيدة بورغوا (تكلمت بالفرنسية): لقد لاحظت أيضا أن الضوء الأخضر تحول إلى برتقالي.

وخدمة للنظام الجيد، لن أحاول شرح هذه الظاهرة السحرية، ولكن في مصلحة التسجيل المناسب، أكرر أنه تم ضغط الزر الأخضر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لوحظ بيان ممثل فرنسا.

ونواصل تعليلات التصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.22.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أعربت الفلبين، في وقت مبكر من عملنا، عن تأييدها الشديد لمشروع القرار A/C.1/53/L.22 ونصوت الآن تأييدا له.

ولكن في التصويت تأييدا لمشروع القرار غير المعدل، نرغب في التأكيد على أن عدم اعتماد التعديلات لا يقلل القيمة التي تضعها الفلبين على بعض منها أو القيمة الكبيرة التي نضعها على بعض مبادئها. ونأمل في أن تظهر الممارسة التي خضناها منذ لحظات إظهارا دقيقا إننا نعارض جميع أشكال التجارب النووية. ونأمل في ألا تكون هناك ممارسة مشابهة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): عرض مشروع القرار A/C.1/53/L.22 المعنون "التجارب النووية" ممثل كندا في الجلسة الحادية والعشرين يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. بالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المدرجين في مشروع القرار والوثيقة A/C.1/53/INF/2/Add.3، مشروع القرار مقدم من قبل أوروغواي.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا.

المعارضون:
بنن، بوتان، الهند، باكستان، زامبيا، زمبابوي.

الممتنعون:
الجزائر، أنغولا، بنغلاديش، بوروندي، الكاميرون، تشاد، كوبا، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، أريتريا، إثيوبيا، غانا، إسرائيل، كينيا، الجماهيرية العربية الليبية، ملديف، المغرب، نيبال، النيجر نيجريا، عمان، قطر، سيراليون، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، تركيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٣١ عضوا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت على مشروع القرار الذي اعتمد توا.

السيد أيوجي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): امتنعت كينيا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.22. وباختصار، نرى أن مشروع القرار لا يأخذ بالاعتبار اقتراحات التعديل، التي نعتبر بعضها وثيق الصلة به. ولهذا فإن النتيجة النهائية هي أن مشروع القرار ليس متوازنا أو منصفا إلى درجة كنا نحبذها.

إن كينيا تؤمن بالعدالة والإنصاف. وبهذا الصدد، نرى أن استفراد الدول بالذكر في القرارات يخالف ذلك المبدأ. ولهذا امتنعت كينيا عن التصويت، كما فعلت في التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.21 الذي قامت اللجنة بالنظر فيه قبل بضعة أيام.

ومع ذلك، لا تزال كينيا ملتزمة بالمُثُل المتأصلة في معاهدتي عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): قامت اللجنة قبل لحظات بالتصويت على مشروع القرار بشأن التجارب النووية الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22. ونأسف للمناورات الإجرائية التي استخدمت لقمع المناقشة المفتوحة بشأن قضايا موضوعية. إن مشروع القرار، الذي صيغ بشكل قسري وتمييزي، لن يكون مفيدا للقضايا المطروحة أو لهدف تشجيع نزع السلاح النووي.

ويرفض وفدي المقدمة بالإضافة إلى مضمون مشروع القرار هذا. إنه انتقائي وتمييزي وقسري. ويتضمن جوانب لا تتعلق بالتجارب النووية. إن عزل الهند لن يفيد في عملية التفاعل التي شرعت بلادي فيها.

ولهذه الأسباب، صوت وفدي ضد مشروع القرار في مجموعه.

السيد لي تشانغهي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الهند قامت بوقاحة بإجراء التجارب النووية في شهر أيار/مايو من هذا العام، في سياق إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوافق الواسع في الآراء في المجتمع الدولي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية. إن هذه التجارب انتهكت بشكل فاضح نظام عدم الانتشار الذي يتمتع بالدعم الشامل من المجتمع الدولي وسببت نكسة لجهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. ولهذا السبب، كان لها تأثير سلبي على السلام والاستقرار

والأمن في المنطقة والعالم كله. وفيما بعد اضطر بلد آخر في جنوب آسيا باعتبارها محفلا للنظر في مسائل متعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، إلى الرد وإجراء تجاربه النووية. ويتوجب على اللجنة الأولى، أن ترد بشكل منطقي على تلك الأحداث.

ويظهر مشروع القرار A/C.1/53/L.22 في مجموعه بشكل موضوعي آراء المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتجارب النووية في جنوب آسيا. وصوت الوفد الصيني لصالحه. وصوتنا أيضا لصالح الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديلات لأن بعض التعديلات كان من شأنها أن تغير بشكل أساسي مضمون مشروع القرار A/C.1/53/L.22 وأن تحول أهدافه وتغير طبيعته. وتؤيد الصين جوهريا مضمون التعديل الذي قدمته نيجيريا وزمبابوي وزامبيا الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22. ومع ذلك، ينبغي عدم إضافته إلى مشروع القرار A/C.1/53/L.22 لأن من الممكن أن يرد أو يظهر في مشاريع قرارات أخرى وثيقة الصلة بالموضوع.

السيد سونغار (تركيا) (تكلم بالانكليزية): منذ ابتداء معاهدة عدم الانتشار، تؤيدها تركيا بتحمس وتنفذها تنفيذا تاما. لقد قمنا بتشجيع جميع البلدان باستمرار على الانضمام اليها.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية، وقعت تركيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوم فتحها للتوقيع وقدمتها في وقت سابق إلى البرلمان لمصادقته. ونأمل في أن يصبح المعيار الدولي الذي وضع ضد التجارب النووية عالميا. لقد أعربت تركيا مرة بعد مرة عن قلقها بشأن التجارب النووية التي تجرى في مختلف أرجاء العالم. ولكننا امتنعنا في الماضي عن التصويت على مشاريع القرارات فيما يتعلق بالتجارب النووية بغية منح المزيد من القوة لمناشدة الدول الحائزة على الأسلحة النووية لإحراز التقدم نحو إنهاء التجارب النووية. وانسجاما مع هذه السياسة، امتنعت تركيا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.22. وكان وفدي سيمتنع أيضا عن التصويت على كل التعديلات لو كان التصويت قد أجري عليها.

السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالانكليزية): امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.22. إن ملديف تعارض بشدة التجارب النووية مهما كان الموعد أو الموقع أو السبب. ونعتقد اعتقادا قويا أنه يتوجب التقيد الثابت بمبادئ عدم الانتشار، سواء أفقية أم عمودية. ووفقا لذلك، تؤيد ملديف جميع الأحكام ذات الصلة لمشروع القرار التي تؤيد هذا الرأي. إن ملديف أيدت كذلك عرض مشاريع قرارات سابقة على الجمعية بشأن قضية التجارب النووية. بيد أن وفدي أجبر على الامتناع عن التصويت الذي أجري قبل لحظات بسبب الاتجاه الانتقائي والمتحيز والسلبي لفقرات معينة في مشروع القرار.

ولهذه الأسباب انضم وفدي بكل إخلاص إلى شركائه الجنوبيين في تقديم تعديلات لمشروع القرار لمنحه توجها أكثر توازنا ولجعله متناغما مع ممارسات سابقة للجمعية العامة بشأن التجارب النووية. ويتوجب ألا يفسر امتناعنا بأنه تغاض عن التجارب النووية بأي شكل من الأشكال أو من أي طرف أو لأي غرض.

السيد رودريغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/C.1/53/L.22، "التجارب النووية"، انسجاما مع موقفنا في تأييد وتشجيع جميع المبادرات المعقولة التي ستساعدنا في تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية التي تشكل أخطر تهديد للبشرية. وبالروح ذاتها، انضممنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأيدنا تمديدها إلى أجل غير مسمى ووقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وشاركنا في الخطوات التي أدت إلى التوصل إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ورحبنا بقرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية

ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها على نحو فعال دوليا تحظر إنتاج المواد القابلة للانشطار لغرض صناعة الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

لهذا نشاطر القلق العام الذي أعرب عنه بشأن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، تجارب لم تسهم فقط في زيادة التوترات الإقليمية والعالمية بل كانت أيضا ضربة قوية لنظام عدم الانتشار الذي حاول المجتمع الدولي إرساءه. ولاحظت هايتي باهتمام أن البيانات التي أدلى بها البلدان تشير إلى نيتهما عدم تنفيذ أي تجارب أخرى والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن جميع هذه العناصر تظهر في مشروع القرار A/C.1/53/L.22 الذي اعتمدته اللجنة قبل لحظات. بيد أن وفدي كان يفضل مراعاة جميع أنواع التجارب بسبب استمرار الدول الحائزة على الأسلحة النووية، كما ندرك جيدا، في تنفيذ تجارب مختبرية من أجل تحسين المخزونات الحالية من الأسلحة النووية. ويتوجب استنكار هذه التجارب بسبب إحباطها لهدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد أخذت هذه الشواغل بنظر الاعتبار في بعض التعديلات التي قدمناها ولكنها لم تقبل لسوء الحظ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أنه لا يوجد وفد آخر يرغب في الكلام اختتمنا النظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.22.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.